

تأشيرة الهيئة المغربية لسوق الرساميل

طبقا لأحكام دورية الهيئة المغربية لسوق الرساميل، القاضية بتطبيق المادة 5 من القانون رقم 12-44 المتعلق بدعوة الجمهور إلى الاكتتاب وبالمعلومات المطلوبة إلى الأشخاص المعنوية و الهيئات التي تدعو الجمهور إلى الاكتتاب في أسهمها أو سنداتها، قامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بالتأشير على هذا المنشور بتاريخ 20 يونيو 2025 تحت المرجع VI/EM/024/2025.

يتكون المنشور المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل من :

- مذكرة العملية ؛
- الوثيقة المرجعية لبنك CIH برسم السنة المالية 2024 والنصف الأول من سنة 2025 المسجلة من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ 20 يونيو 2025 تحت المرجع EN/EM/011/2025

تنبيه

قامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ 20 يونيو 2025 بالتأشير على منشور يتعلق بزيادة في رأسمال شركة بنك CIH. يوضع المنشور المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل رهن التصرف في كل حين في المقر الرئيسي لبنك CIH الكائن برقم 187، شارع الحسن الثاني، الدار البيضاء، وعلى موقع البنك عبر الأنترنت على العنوان التالي www.cihbank.ma، ولدى مستشاره المالي. كما يمكن الاطلاع عليه داخل أجل أقصاه 48 ساعة لدى المؤسسات المكلفة بجمع الأوامر. كما يوضع المنشور رهن إشارة العموم في بورصة الدار البيضاء وعلى موقعها عبر الأنترنت www.casablanca-bourse.com وكذلك على الموقع الإلكتروني للهيئة المغربية لسوق الرساميل www.ammc.ma. تمت ترجمة هذا الملخص من طرف شركة لسانيات تحت المسؤولية المشتركة لهذه الأخيرة و بنك CIH. إذا كان هناك اختلاف بين محتوى هذا الملخص ومحتوى المنشور المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل، ففي هذه الحالة، لا يعتد إلا بهذا الأخير.

II.2. خصائص حقوق أفضلية الاكتتاب المعروضة

<p>خلال إنجاز الزيادة في رأس المال، يقتصر الاكتتاب في الأسهم الجديدة على المساهمين في الشركة وحاملي حقوق أفضلية الاكتتاب. وعليه، سيمتلكون حق اكتتاب غير قابل للتخفيض على الأسهم الجديدة التي سيتم إصدارها.</p> <p>بالنسبة للاكتتاب في الأسهم الجديدة التي سيتم إصدارها في إطار الزيادة في رأس المال موضوع هذا المنشور، سيتم الإبقاء على حقوق أفضلية الاكتتاب المخصصة للمساهمين تطبيقاً لمقتضيات المادة 189 من القانون 17-95 المتعلق بشركات المساهمة، كما تم تعديله وتتميمه، على أساس حق واحد لأفضلية الاكتتاب مقابل سهم موجود.</p> <p>ويمكن لحاملي حقوق أفضلية الاكتتاب القيام باكتتاب بشكل لا يقبل التخفيض على أساس 3 أسهم جديدة مقابل 23 حق أفضلية اكتتاب. ولقد قام مساهم بصفته شخصاً ذاتياً بالتخلي عن ممارسة 93 حق أفضلية اكتتاب. ويمكن لكل مساهم يرغب في ذلك، التخلي بشكل فردي عن حقه في أفضلية الاكتتاب.</p> <p>كما يحظى المساهمون بحق اكتتاب بشكل قابل للتخفيض، بغية توزيع الأسهم التي لم يشملها حق الاكتتاب بشكل لا يقبل التخفيض. وسيتم هذا التوزيع بشكل تناسبي مع حصصهم في رأس المال، في حدود طلباتهم وبدون تخصيص الكسور.</p> <p>لا يمكن ممارسة حقوق أفضلية الاكتتاب إلا في حدود عدد من حقوق أفضلية الاكتتاب يسمح بالاكتتاب في عدد صحيح من الأسهم الجديدة.</p> <p>ويمكن لحاملي حقوق أفضلية الاكتتاب الذين لا يمتلكون برسم اكتتابهم بشكل لا يقبل التخفيض، عدداً كافياً من حقوق أفضلية الاكتتاب يسمح لهم بالحصول على عدد صحيح من الأسهم الجديدة القيام بشراء أو بيع حقوق أفضلية الاكتتاب وفق شروط السوق خلال فترة الاكتتاب.</p> <p>ويمكن بيع حقوق أفضلية الاكتتاب التي تشكل كسوراً أو استكمالها في السوق خلال فترة الاكتتاب.</p> <p>يتم حساب السعر النظري لحقوق أفضلية الاكتتاب وفق الطريقة التالية :</p> $\text{حق أفضلية الاكتتاب} = (\text{سعر إغلاق سهم CIH عشية تاريخ تفكيك حق أفضلية الاكتتاب} - \text{سعر الاكتتاب}) * (\text{عدد الأسهم الجديدة} / [\text{عدد الأسهم القديمة} + \text{عدد الأسهم الجديدة}])$	<p>كيفية ممارسة حقوق أفضلية الاكتتاب</p>
<p>ستكون حقوق أفضلية الاكتتاب المتعلقة بهذه الزيادة في رأس المال قابلة للتداول بكل حرية في بورصة الدار البيضاء وفق نفس الشروط التي تنظم سهم CIH نفسه، خلال سائر فترة الاكتتاب الممتدة من 4 يوليوز 2025 إلى 23 يوليوز 2025 مع احتساب اليوم الأخير من العملية.</p>	<p>تداول حقوق أفضلية الاكتتاب</p>
<p>يجب أن يمارس حق أفضلية اكتتاب المساهمين على الأسهم الجديدة المصدرة طيلة فترة الاكتتاب تحت طائلة سقوط الأجل.</p>	<p>مآل حقوق أفضلية الاكتتاب غير الممارسة</p>
<p>4 يوليوز 2025</p>	<p>تاريخ الإدراج المتوقع</p>
<p>Fixing</p>	<p>دورة التداول</p>
<p>DS CIH 3/23 2025</p>	<p>الاسم</p>
<p>SCIHD</p>	<p>المختصر</p>

بتاريخ 30 يونيو 2025، ستقوم بورصة الدار البيضاء أيضا بتفكيك ربح السهم الإجمالي المتعلق بالسنة المالية 2024 (14 درهما) و تفرغ دفتر الأوامر وتعديل السعر المرجعي لسهم بنك . CIH

أهداف العملية

تندرج الزيادة في رأس المال في سياق مخطط تنمية البنك وتوسعي لتحقيق أهم الأهداف التالية :

- تعزيز الأموال الذاتية التنظيمية الحالية والاستجابة للمتطلبات التنظيمية على مستوى الملاءة ؛
- استباق مختلف التطورات التنظيمية ؛
- تمويل مخططة للتنمية ودعم دينامية نمو نشاطه.

الجدول الزمني للعملية

التاريخ	المراحل
20/06/2025	إصدار بورصة الدار البيضاء لإشعار الموافقة على العملية توصل بورصة الدار البيضاء بالمنشور المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل نشر ملخص المنشور على موقع بنك CIH عبر الأترنت .
23/06/2025	نشر بورصة الدار البيضاء للإشعار المتعلق بالعملية
23/06/2025	نشر بنك CIH لبلاغ صحفي في صحيفة للإعلانات القانونية
27/06/2025	نشر بنك CIH لإشعار إصدار الأسهم الجديدة في صحيفة للإعلانات القانونية والجريدة الرسمية.
01/07/2025	- تفكيك حقوق الاكتتاب - نشر القيمة النظرية لحق الاكتتاب - تعديل سعر القيمة - تفكيك دفتر الأوامر
04/07/2025	فتح فترة الاكتتاب وإدراج حقوق أفضلية الاكتتاب
23/07/2025	إقفال فترة الاكتتاب
24/07/2025	التشطيب على حقوق أفضلية الاكتتاب
25/07/2025	التوصل بمبلغ الاكتتابات من طرف الهيئة الممركزة
28/07/2025	المركزة النهائية وتخصيص الاكتتابات
31/07/2025	انعقاد الهيئة التي يجب أن تعين الزيادة في رأس المال
01/08/2025	توصل بورصة الدار البيضاء بمحضر الهيئة التي عاينت إنجاز الزيادة في رأس المال نقدا ونتائج الزيادة في رأس المال نقدا.
05/08/2025	- تسليم الأسهم الجديدة - تسجيل العملية في البورصة - قبول الأسهم الجديدة في نشرة الإدراج ببورصة الدار البيضاء - إرجاع الباقي للمكتتبين

نشر نتائج الزيادة في رأس المال نقدا من طرف بنك CIH

بتاريخ 30 يونيو 2025، ستقوم بورصة الدار البيضاء أيضا بتفكيك ربح السهم الإجمالي المتعلق بالسنة المالية 2024 (14 درهما) و تفرغ دفتر الأوامر وتعديل السعر المرجعي لسهم بنك CIH

معلومات عامة

اسم الشركة	القرض العقاري والسياحي CIH
المقر الرئيسي	187، شارع الحسن الثاني، الدار البيضاء
الهاتف / الفاكس	+212 05 22 47 90 00 / 05 22 47 91 11 +212 05 22 47 93 63 / 05 22 22 37 48 / 05 22 20 84 25
موقع الأترنت للاتصال	www.cihbank.ma contactez-nous
الشكل القانوني	شركة مساهمة ذات مجلس إداري
تاريخ التأسيس	25 أبريل 1927
السجل التجاري	السجل التجاري 203 بالدار البيضاء
المدة	99 سنة
السنة المالية للشركة	من فاتح يناير إلى 31 دجنبر
غرض الشركة	<p>حسب المادة 2 من النظام الأساسي، تهدف الشركة، طبقاً للقوانين الجاري بها العمل، إلى :</p> <ul style="list-style-type: none"> - التوصل بأموال عمومية ؛ - منح كل أنواع السلف لأمد قصير ومتوسط وطويل ؛ - التعهدات بواسطة توقيع ؛ - جمع الموارد اللازمة لإنجاز عملياته، فضلاً عن الرساميل المودعة من طرف زبائنه، بواسطة إصدار سندات الدين لأمد قصير أو متوسط أو طويل؛ - وضع رهن تصرف الزبناء جميع وسائل الأداء أو تديبرها؛ - جميع عمليات الإيجار المرتبطة بخيار شراء ؛ - جميع عمليات البيع، مع إمكانية إعادة الشراء أو البيع بالوفاء لأوراق تجارية وقيم منقولة ؛ - جميع عمليات شراء الفواتير ؛ - جميع عمليات الصرف ؛ - جميع العمليات التي تهم الذهب والمعادن النفيسة والقطع النقدية ؛ - جميع عمليات الاستشارة والمساعدة في مجال تديبر الأصول ؛ - جميع عمليات التوظيف والاكتتاب والشراء والتديبر والحفظ والبيع التي تهم القيم المنقولة أو أي منتج مالي آخر ؛ - الاستشارة والمساعدة في مجال التديبر المالي، والهندسة المالية، وبصفة عامة جميع الخدمات الموجهة لتسهيل إنشاء وتطوير المقاولات ؛ - أية عملية أخرى منجزة بشكل اعتيادي من طرف مؤسسات الإئتمان وجميع العمليات المرتبطة أو اللازمة لإنجاز العمليات المشار إليها، لاسيما جميع أنشطة بنك الخواص والعائلة.
رأسمال الشركة إلى غاية 31 دجنبر 2024	3 149 728 300 درهم (31 497 283 سهما بقيمة اسمية قدرها 100 درهم)
أماكن الاطلاع على الوثائق القانونية وتقارير مراقبي الحسابات	يمكن الاطلاع أساساً على النظام الأساسي، ومحاضر الجمعيات، وتقارير التديبر، وتقارير مراقبي الحسابات بالمقر الرئيسي لبنك CIH، الكائن في 187، شارع الحسن الثاني، لدار البيضاء.
النصوص القانونية المطبقة على الشركة	باعتبار شكله القانوني، بنك CIH هو شركة مساهمة ذات مجلس إداري خاضعة للقانون الخاص ومنظمة بمقتضيات القانون رقم 95-17 المتعلق بشركات المساهمة، كما تم تعديله وتتميمه ؛

<p>بحكم نشاطه ، يخضع بنك CIH للقانون رقم 12-103 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها (القانون البنكي)؛</p> <p>باعتباره شركة مدرجة في البورصة، ينظم بنك CIH بالنصوص القانونية التالية :</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ قانون رقم 14-19 المتعلق ببورصة القيم وشركات البورصة والمستشارين في الاستثمار المالي ؛ ▪ النظام العام لبورصة القيم المصدق عليه بقرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 19-2208 الصادر الصادر في 3 يوليوز 2019 ؛ ▪ القانون رقم 35.96 المتعلق بإحداث وديع مركزي وتأسيس نظام عام لقيود بعض القيم في الحساب، كما تم تغييره وتتميمه ؛ ▪ النظام العام للوديع المركزي المصدق عليه بواسطة قرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 98-932 صادر في 16 أبريل 1998 ومعدل بواسطة قرار وزير الخوصصة والسياحة رقم 01-1961 صادر في 30 أكتوبر 2001 والقرار رقم 77/05 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 5300 بتاريخ 17 مارس 2005؛ ▪ القانون رقم 03-26 المتعلق بالعروض العمومية في سوق البورصة كما تم تعديله وتتميمه بالقانون رقم 06-46؛ ▪ النظام العام للهيئة المغربية لسوق الرساميل المصدق عليه بقرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 16-2169 بتاريخ 9 شوال 1437؛ ▪ القانون رقم 12-43 المتعلق بالهيئة المغربية لسوق الرساميل ؛ ▪ القانون رقم 12-44 المتعلق بدعوة الجمهور إلى الاكتتاب و بالمعلومات المطلوبة إلى الأشخاص المعنوية و الهيئات التي تدعو الجمهور إلى الاكتتاب في أسهمها أو سنداتها ؛ ▪ دوريات الهيئة المغربية لسوق الرساميل. <p>بحكم برنامجه لإصدار شهادات الإيداع، يخضع بنك CIH للقانون رقم 94-35 المتعلق ببعض سندات الدين القابلة للتداول كما تم تعديله وتتميمه.</p> <p>- قرار وزير المالية والاستثمارات الخارجية رقم 95-2560 صادر في 9 أكتوبر 1995 والمتعلق ببعض سندات الدين القابلة للتداول.</p> <p>-</p>	
<p>المحكمة التجارية للدار البيضاء</p>	<p>المحكمة المختصة في حالة نزاع</p>
<p>يخضع البنك للقوانين التجارية والضريبة التابعة للقانون العام. وهو يخضع بالتالي للضريبة على الشركات بنسبة % 39,25 وللضريبة على القيمة المضافة المطبقة على عمليات البنوك بنسبة % 10.</p>	<p>القانون الضريبي</p>

* في 2025، بلغت نسبة الضريبة الجاري بها العمل % 39,25 علما أن النسبة المستهدفة في 2026 ستصل إلى % 40

بنية المساهمين

إلى غاية تاريخ تسجيل هذه الوثيقة المرجعية ، تتوزع بنية مساهمي بنك CIH على النحو التالي :

24-23		23-22			
8,17%	5 096 971	19,30%	4 712 108	3 949 878	فوائد وعائدات مماثلة
<100%	2 101 040	39,59%	1 906 052	1 365 448	فوائد وتكاليف مماثلة
6,77%	2 995 931	8,58%	2 806 056	2 584 431	هامش الفوائد
30,04%	916 156	26,09%	704 492	558 712	عمولات محصلة
<100%	491 573	28,75%	344 295	267 409	عمولات مدفوعة
17,88%	424 582	23,65%	360 197	291 303	هامش على العمولات
1,44%	973 840	>100%	959 996	342 930	صافي الأرباح والخسائر على الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
-0,35%	303 589	>100%	304 650	44 192	صافي الأرباح والخسائر على أصول/خصوم المعاملة
2,27%	670 251	>100%	655 346	298 738	صافي الأرباح والخسائر على أصول/خصوم بالقيمة العادلة حسب النتيجة
-5,30%	34 590	-56,30%	36 527	83 595	صافي الأرباح والخسائر على الأدوات المالية بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية
NA	-	-	-	-898	صافي الأرباح والخسائر على أدوات الدين المحتسبة ضمن الرساميل الذاتية القابلة للتدوير
-5,30%	34 590	-56,77%	36 527	84 493	مكافأة أدوات الرساميل الذاتية المحتسبة ضمن الرساميل الذاتية غير القابلة للتدوير (أرباح الأسهم)
NA	-	-	-	-	صافي الأرباح والخسائر على الأصول المالية المتاحة للبيع
NA	-	-	-	-	صافي الأرباح والخسائر الناتجة عن عدم الإدراج المحاسبي للأصول المالية بالكلفة المهلكة
NA	-	-	-	-	صافي الأرباح والخسائر لإعادة تصنيف الأصول المالية بالكلفة المهلكة ضمن الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة
NA	-	-	-	-	صافي الأرباح والخسائر لإعادة تصنيف الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية ضمن الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة
4,62%	643 591	24,98%	615 145	492 181	عائدات الأنشطة الأخرى
7,5%	333 028	12,03%	309 719	276 455	تكاليف الأنشطة الأخرى
6,07%	4 739 507	27,01%	4 468 202	3 517 984	العائد الصافي البنكي

الحصيلة

التغير 24-23	2024	التغير 23-22	2023	2022	بآلاف الدراهم
41,04%	5 422 122	20,06%	3 844 472	3 202 155	قيم الصندوق والبنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية
49,88%	10 427 090	-24,99%	6 956 738	9 274 996	الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة
67,51%	8 759 819	-24,07%	5 229 458	6 887 169	أصول مالية مملوكة لغاية المعاملة
-3,47%	1 667 271	-27,66%	1 727 280	2 387 827	أصول مالية أخرى بالقيمة العادلة حسب النتيجة
10,15%	833 066	-8,33%	756 287	824 992	أصول مالية بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية
2,34%	44 676	-36,30%	43 656	68 532	أدوات الدين المحتسبة بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية القابلة للتدوير
10,63%	788 390	-5,79%	712 630	756 459	أدوات الرساميل الذاتية المحتسبة بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية غير القابلة للتدوير
NA		NA	-	-	أصول مالية متاحة للبيع
8,25%	9 061 996	-3,65%	8 371 427	8 688 795	سندات بكلفة هالكة
-36,29%	3 411 829	38,87%	5 355 171	3 856 360	السلفيات و الديون على مؤسسات الائتمان و المؤسسات المماثلة بالكلفة الهالكة
11,52%	101 209 734	8,79%	90 754 890	83 423 310	السلفيات و الديون على الزبناء بالكلفة الهالكة
78,41%	824 871	11,84%	462 338	413 409	الضريبة المستحقة الدفع- أصول
19,85%	794 174	2,38%	662 668	647 275	الضريبة المؤجلة - أصول
-26,10%	2 301 086	44,26%	3 113 970	2 158 535	حسابات التسوية وأصول أخرى
32,50%	63 416	20,24%	47 861	39 805	حصص في الشركات حسب طريقة نسبة الملكية
4,73%	1 922 978	9,92%	1 836 139	1 670 408	العقارات الاستثمارية
55,83%	3 658 718	4,69%	2 347 871	2 242 651	الأصول الثابتة غير الملموسة
18,55%	743 776	16,33%	627 378	539 293	الأصول الثابتة الملموسة
0,00%	296 531	69,56%	296 531	174 884	فوارق الشراء
21,36%	140 971 389	7,06%	125 433 741	117 156 869	مجموع الأصول

التغير 24-23	2024	التغير 23-22	2023	2022	بآلاف الدراهم
-----------------	------	-----------------	------	------	---------------

إن الهدف الكامن من وراء هذه الحدود هو احتواء المخاطر على مستويات تتوافق مع السياسات الداخلية ومع عتبات تحمل المخاطر التي حددها مجلس الإدارة والإدارة العامة.

وإلى جانب الحدود التنظيمية، يغطي نظام الحدود القائم حالياً في بنك CIH مخاطر مختلفة، بما في ذلك مخاطر القروض والتركيز والسوق وأسعار الفائدة ومخاطر السيولة.

علاوة على ذلك، قام بنك CIH بنشر نظام عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال واستساغة المخاطر. وفي واقع الأمر، تشكل استساغة المخاطر نوع ومستوى المخاطر التي يكون البنك على استعداد لتحملها، كجزء من تطوير وتنفيذ استراتيجيته. ويتم التعبير عنها من خلال المؤشرات الرئيسية مثل الملاءة والربحية والسيولة ومخاطر القروض. ومن هنا يجري تحديد قيود وعتبات التنبيه على هذه المؤشرات الرئيسية من أجل تحديد الرغبة في المخاطرة والحد منها.

وستقوم الإدارة باستخدام مؤشرات تقبل المخاطرة وعتبات التنبيه المرتبطة بها من أجل توقع التدهور المفرط في المؤشرات الاستراتيجية وتفعيل روافع العمل المناسبة في حالة الوصول إلى مستويات التنبيه الخاصة بتقبل مخاطر البنك.

○ خطة الطوارئ

تسمح خطة الطوارئ، في أوقات الأزمات، بتفعيل تدابير معينة للحد من العواقب المتصلة بالمخاطر. تغطي هذه الخطة مخاطر محددة، مثل مخاطر السيولة أو استمرارية الأعمال في حالة وقوع أحداث كبرى.

وإلى جانب ذلك، أطلق بنك CIH خطة التقييم من الأزمات الداخلية، والتي تعد جزءاً من الإطار التنظيمي الذي ينظمه التعميم رقم 2017/W/4 المنشور بتاريخ يوليو 2017. والذي يسمح بوضع تدابير ملائمة تكفل الجدوى المالية للبنك عند الاستجابة للصددمات القصوى المحتملة وتوثيق هذه التدابير في خطة التقييم قبل حدوث الأزمة.

وناهيك عن توقعات المنظم، ستوفر خطة التقييم من الأزمات الداخلية فرصاً للبنك لتوقع الأزمات والاستعداد بشكل جيد لتديرها، وتعزيز ثقة المنظم في البنك، وتحديد العناصر الهيكلية التي تمكن من ترشيد التنظيم وزيادة الكفاءة. كما أنها تشكل أداة للمساعدة في وضع الاستراتيجية وتخصيص الموارد المالية على النحو الأمثل.

4. الرصد والمراقبة

على نطاق كافة أنشطة البنك، يضطلع المنفذون (المراقبة الدائمة) بمهمة الرقابة من المستوى الأول، بينما يتولى قطب المطابقة الرقابة من المستوى الثاني في كل ما يخص خطر عدم الامتثال، أما فئات المخاطر الأخرى فهي تقع على عاتق باقي الجهات الفاعلة المعنية بالرقابة الداخلية (مصلحة المخاطر، مصلحة المحاسبة، ومصلحة أمن نظم المعلومات وغيرها). وتسهر مصلحة التدقيق على الرقابة من المستوى الثالث.

وبجانب ذلك، تقتضي إحدى مهام مصلحة المخاطر الرصد والإبلاغ المنتظم عن تعرض البنك لمختلف المخاطر والامتثال للحدود الموضوعية من خلال نظام الإبلاغ.

ب. نظام تدير المخاطر

1. مخاطر الائتمان

يقصد "بمخاطر الائتمان" المخاطر المتمثلة في عدم قدرة الطرف المقابل على الوفاء بالتزاماته تجاه البنك. ويتعلق هذا الخطر بشكل خاص بالقروض الممنوحة، وكذا بالسندات المحازة وبخارج الحصيلة.

وضع بنك CIH نظاماً متخصصاً في تدير ومراقبة مخاطر القروض، والذي تشرف عليه النصوص التنظيمية والممارسات الجيدة ويستند إلى قاعدة من السياسات والأساليب، فضلاً عن نجاعته الملحوظة في مجالات القروض

○ جودة المحفظة الائتمانية

بلغ معدل CES على أساس حسابات الشركة 5,91% في دجنبر من عام 2024 مقابل 5,29% في دجنبر من عام 2023.

بلغ معدل CES الموطن 5,87% في دجنبر من عام 2024 مقابل 6,10% في دجنبر من عام 2023.

2. المخاطر التشغيلية

يعرف بنك CIH المخاطر التشغيلية على أنها "مخاطر الخسائر الناجمة عن الثغرات أو الإخفاقات التي تُعزى إلى المساطر أو العاملين أو الأنظمة الداخلية أو الأحداث الخارجية". يشتمل هذا التعريف على المخاطر القانونية والقضائية ولكنه يستثني المخاطر الاستراتيجية والمخاطر المتعلقة بالسمعة.

وفي ما يلي فئات مخاطر التشغيل :

- الغش الداخلي
- الغش الخارجي
- ممارسات غير مناسبة في مجال التشغيل والسلامة في أماكن العمل
- ممارسات غير مناسبة تهم الزبناء والمنتجات والنشاط التجاري
- أضرار تلحق بممتلكات
- توقف النشاط وعطل في الأنظمة
- خطأ في تنفيذ العمليات والتسليمات والمناهج

وفي بعض الحالات، قد تنشأ مخاطر القروض أو مخاطر السوق عن مخاطر تشغيلية، بحيث يجدر التعامل مع هذه الفئة من المخاطر المسماة "بالمخاطر الحدودية" على أساس أنها مخاطر تشغيلية.

وتجدر الإشارة إلى أن مخاطر التشغيل من فئة انقطاع مناهج العمل يتم تنظيمها وفق خطة استمرارية الأعمال.

○ عملية تدير المخاطر التشغيلية

يتولى قطب المخاطر التشغيلية والرقابة الدائمة، التابع للتدبير الشامل للمخاطر والإنعاش، مسؤولية تدير المخاطر التشغيلية. وفي هذا الإطار، يتدخل هذا القطب من خلال عملية محددة في سياسة المخاطر التشغيلية، والتي تنقسم إلى الآتي ذكره:

- رصد قبلي للمخاطر أو العوارض امن طبيعة تشغيلية والتي قد يكون لها تداعيات مالية و / على صورة البنك ؛
- تحليل المخاطر (المفترضة) و/ أو المخاطر (المؤكدة) وتقييم تأثيرها بصفة نشيطة ؛
- إبلاغ وتعبئة الفاعلين المعنيين بالعوارض، سواء كانوا سببا فيها و/ أو تعرضوا لتداعياتها؛
- القيام بالعمليات التصحيحية أو الوقائية للتخفيف من آثار والحد من احتمال وقوع الحوادث؛
- قياس تأثيرات هذه التدابير من خلال مؤشرات قيادة موجهة لأعضاء الإدارة والتسيير وبشكل أعم المهن ومختلف الفاعلين في المنظومة.

ويجري رفع التقارير بانتظام إلى لجنة المخاطر التشغيلية وإلى لجنة تدير المخاطر، مما يسمح باتخاذ القرارات بشأن التدابير الواجب اتخاذها للحد من المخاطر.

○ خطة استمرارية الأعمال

تضطلع مديريةية المخاطر التشغيلية والرقابة الدائمة بمهمة إدارة خطة استمرارية الأعمال. بحيث يعد هذا النظام موثقاً ويتضمن كافة التدابير والنظم اللازمة لمواصلة أو استعادة عمليات المؤسسة بطريقة مخططة في حالة حدوث أعطاب تشغيلية مهمة.

ويخضع نظام "خطة استمرارية الأعمال" لسياسة استمرارية الأعمال، ويتألف، من بين أمور أخرى، من خطة لإدارة الأزمات، وخطط للاستمرارية التشغيل، وخطة استضافة، وما إلى ذلك.

إلى جانب ذلك، تُجرى اختبارات وتمارين دورية للتحقق من الطبيعة التشغيلية لخطة استمرارية الأعمال وإرساء ثقافة استمرارية الأعمال.

▪ دور غرفة التداول

تتولى غرفة التداول مسؤولية تنفيذ سياسة إعادة تمويل البنك من خلال السوق، وإدارة السيولة النقدية ومحافظ السندات المالية للبنك وتغطية أسعار صرف العملات الأجنبية.

تشارك هذه الوحدة في تطوير استراتيجية إعادة تمويل البنك وهي مسؤولة عن ضمان الالتزام بالضوابط والنسب التنظيمية المتعلقة بأنشطة غرفة التداول.

وبالإضافة إلى ذلك، تلبي هذه الوحدة احتياجات الزبناء فيما يتعلق بتغطية مخاطر صرف العملات الأجنبية والمواد الأولية، كما تعمل على تنمية المحافظ التجارية للبنك. وتشارك أيضاً في إدارة المحافظ، مع مراعاة نسب السيولة بالبنك.

وتتمثل المهام الرئيسية الخاصة بإدارة أسواق رأس المال فيما يلي

- معالجة معاملات صرف العملات الأجنبية للزبناء
- هيكلية الاستثمارات للزبناء
- إدارة محافظ الملكية
- إدارة وتحسين الوضعية النقدية للبنك.

▪ دور مديرية تدبير المخاطر والقيادة الاحترازية

إن مديرية تدبير ومراقبة المخاطر، الذي يتمثل دورها في مراقبة أنشطة السوق والإشراف عليها من خلال:

- وحدة مخاطر السوق، لتعزيز الرقابة على المخاطر المتعلقة بأنشطة السوق ومراقبتها، لا سيما عن طريق
 - تقدير مخاطر السوق وتقييمها.
 - مراقبة أنشطة السوق والتحكم فيها.
 - وضع سيناريوهات التحمل وتحليلها.
 - إعداد تقارير المخاطر.
 - إعداد قيود مخاطر السوق.
 - مراقبة الامتثال للقيود الداخلية والتنظيمية
- المكتب الأوسط لغرفة التداول، من أجل مراقبة وتأكيد المعاملات والمراكز وقيود الجهات المقابلة، وإصدار النتائج اليومية، فضلاً عن تدبير المراجع (الأغيار، القيمة والمؤشر، الفوركس، الأوراق المالية، الحدود...).

آلية مخاطر السوق

تغطي أنشطة السوق لدى بنك CIH أربع أسواق: سوق المال، وسوق صرف العملات الأجنبية، وسوق السندات، وسوق السلع.

يقوم بنك CIH بهذه الأنشطة إما لحسابه الخاص أو لحساب الزبناء.

يتمتع بنك CIH بصفة وسيط سوق وفقاً لدورية بنك المغرب LC/BKAM/2018/1، ويجب أن يمثل البنك لالتزامه بالتسعير الثابت للدولار الأمريكي وبحد أدنى يومي متفق عليه مع البنك المركزي

في إطار الأنشطة لحسابه الخاص، قام بنك CIH بما يلي:

- محفظة تداول: الهدف منها هو تحقيق مكاسب رأسمالية من خلال اتخاذ قرارات على أساس اتجاهات السوق والسيولة ومنحني عوائد التداول. وتتكون من أوراق مالية محتفظ بها لمدة أقصاها 6 أشهر.
- محفظة استثمارية بالدرهم والعملات الأجنبية: هدفها تحقيق فوائد منتظمة لرأس المال على المدى المتوسط والطويل، وتتكون من أوراق مالية يجب الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق. وتتولى إدارة هذه المحفظة لجنة الخزانة والاستثمار ووحدة إدارة الأصول والخصوم التابعة لقسم المالية والوسائل والمعالجات.

